

وعلى القرار بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام المتري في معاملات القطن وبذرة القطن ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه النص الآتى :

"مادة ٢ - لا يجوز لأى متعامل فى القطن أن يكون له مركز مفتوح يتجاوز ١٨٠٠ طن على ألا يزيد المركز المفتوح فى سوق العقود وحدها على استحقاق أو على كل الاستحقاقات مجتمعة على ٧٠٠ طن .

ويجوز للمتعامل - فردا كان أو شركة - الذى يكون له صالح فى أكثر من بيت من بيوت القطن أن يتجاوز مركزه المفتوح الكيات المشار اليها بالفقرة الأولى بحيث لا يزيد مجموع المركز المفتوح عن ضعف هذه الكيات مهما تعددت البيوت .

ويستثنى من حكم الفقرتين السابقتين :

(١) عمليات التغطية التى تعقد فى السوق القطنية ببيع أو شراء عقود مقابل شراء أو بيع كمية مماثلة من الأقطان أو المصنوعات القطنية

(ب) عمليات الموازنة التى تجرى بين الاستحقاقات المختلفة للعقد الواحد أو بين سوق الاسكندرية وسوق أجنبي إلا إذا حل شهر التسليم .

ويجوز لوزير الاقتصاد الترخيص للغازل المحلية فى الاحتفاظ بكيات من الأقطان اللازمة لصناعتها تزيد عن القدر المحدد بالفقرة الأولى .

ويجوز لوزير الاقتصاد أن يصدر قرارا بخفض الحد الأقصى للمركز المفتوح للمتعامل عن ٧٠٠ طن ، ويسرى القرار المذكور على كل مركز ينشأ بعد تاريخ العمل به .

ويعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة " .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية فى ١٨ شوال سنة ١٣٨٠ (٤ أبريل سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص البندين ثالثا وخامسا من المادة ١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه النص الآتى :

"مادة ١ :

(ثالثا) ويشترط لصحة أمر القطع على أى تحديد خلال الجلسة أن تكون الكية المطلوب قطع سعرها قوامها ١٠ أطنان أو مضاعفاتهما ، أما الكيات التى تقل عن ١٠ أطنان أو البواقي بعد ١٠ أطنان فلا يحق للبائع طلب قطع سعرها إلا على قفل الساعة الواحدة بعد الظهر .

(خامسا) إذا لم يستعمل البائع حقه فى قطع السعر أو النقل خلال أيام العمل بالبورصة حتى نهاية الأجل المحدد له بهذا القانون قطع المشتري الكية المبيعة بالعقد أو الرصيد المتبقى منها دون قطع على دفعات فى الأيام الثلاثة التالية مباشرة لاقتضاء حق البائع فى القطع وذلك متى زادت هذه الكية عن ١٠ أطنان ، فإن لم يتجاوز الكية هذا القدر أجرى قطع سعرها فى أول يوم من الأيام الثلاثة المشار اليها .

وفى جميع الأحوال يكون القطع على أساس سعر قفل الساعة الواحدة لليوم أو الأيام التى يجرى فيها القطع ، فإذا صادف يوم أو أكثر من هذه الأيام يوم عطلة فى البورصة أو كانت أسعار القفل محددة بدون تعامل امتد الأجل لقفل اليوم التالى المتعامل على أسعاره" .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره ، على أن التعديلات الواردة بهذا القانون لا تسرى فى شأن العمليات التى تتم على استحقاقات موسم ١٩٦٠/١٩٦١ ما سدر براسة الجمهورية فى ١٨ شوال سنة ١٣٨٠ (٤ أبريل سنة ١٩٦١)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦١

بتعديل القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للراكز المفتوحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس والمكاييل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للراكز المفتوحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٠ ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٦١ بإضافة القطن بتوصيه وبذرة القطن إلى الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ ،